الاول يوجب كونها معربة وعلى الوجه الثاني يحتمل ان يكون اراد ان الفتحة كالنقا الساكنين نشأ عن سكون الحكاية فانما انما تحكي ساكنة مجردة عن سمت الاعراب ولا تكون الحركة اذن اعرابا اذ لا مقتضى له مع الحكاية ولا بناء اذ هي معربة عنده على هذا التقدير ويحتمل ان يكون اراد انها مبنية فتكون للحركة مثلها في اين وكيف حركة بناء لا اعراب وهو الظاهر من مراده اذا حتم قيل انها معربة على ان سيبويه نص في كتابه على ما اورده بلفظه قال واما صاد فلا تحتاج الى ان تجعله اسما اعجميا لان وزنه في كلامهم واكنه يجوز ان يكون اسما للسورة فلا تصرفه ويجوز ان يكون انها ياسين وصاد اسمين غير ممكنين فيلزمان الفتح كما لزمت الاسماء غير الممكنة الحركات نحو كيف واين وحيث وامس انتهى كلام سيبويه وفيه رد على الزمخشري في حتمه ان تكون معربة وان فتحها نصب او لالتقا الساكنين العارض للحكاية على ظاهر من مقصوده انفا وسيأتي له ايضا ما يدل على انه لا يجيز بناءها البتة انتهى كلامه الا نتصافه قال في قوله فان قلت فاوجه قراءة بعضهم صاد وقاف بالكسر لالتقا ساكنين وهذا تحقيق لك بخلاف ما نقلته من نص سيبويه في انها غير متمكنة وبذلك على فتحها التي قال قبل انها لالتقا الساكنين انما اراد السكون العارض في الحكاية لا سكون البناء وهو مخالف لنص سيبويه نفسه بجوازه ايضا ان يكون مبنية على الوقف او السكون وافوك قضية سيبويه المذكور تجويز بنائها مركبة فليتأمل حسب البنا فانه لا بنا في كون السبب ما ذكره المصرا نفا على هذا اعني مماثلة بل انما عاملة او معولة

فان قلت اذا قلنا باعراب نحو حم عند التركيب فهل

قلت نعم بنا في على جعله من قبيل الوصل بنية الوقف فان قلت ما وجه عدم تأتي الاعراب في نحو كهيعص والم قلت قالوا لا نظير لها في الاسما المعربة ولا تركب المزج لانه لا تركب اسما كشيء وعمان ورامهرمز ولا تركب الاضافة لان المعرف ان كانت مركبة من اسمين كبيس وحضرموت ومن ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كطلسم لان طرس بوزن قابيل وكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم كهيعص فللحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا تركيب في كلامهم الا من كلمتين قال وحكى عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كقابيل ركب مع صاد قبلها وخشو لا يعتد به انتهى وقد ذكرنا زيادة على ذلك في هداية السالك الى اوضح المسالك الى الفية ابن مالك **وافسامه** اي انواع اعراب مجموع الاسم والفعل فاندفع ما يقال لا يخلو اما ان يريد اقسام اعراب الاسم او اقسام اعراب الفعل او اقسام اعراب الاسم واقسام اعراب الفعل فان اراد الاول فهي ثلاثة الرفع والنصب والجزم وان اراد الثالث ففي ستة وذلك لانه اراد اقسام الاعراب بالنسبة الى مجموع الاسم والفعل من غير ملاحظة كونها اقسام اعراب الاسم او اعراب الفعل واقسام اعرابها **اربعة** فصله ولم يقتصر على التفصيل محافظة على كمال الايجاز مع التفصيل لان ذلك امكن في معرفتها والاحتفاظ على كل منها للاحتياج الى اتقان معرفة كل وملاحظته لتحقق مطابقة العدد **رفع** وهو على القول بان الاعراب معنوى تغيير مخصوص وسمي رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ بعلامته او به نفسه **ونصب** وهو على القول

بلغ

والصحيح ان اراد الثلاثي فهي ثلاثة ايضا الربع والنصف والجزم ح

عبر بعض وينبغي ان يترك قوله اربعة

واذا اضيفت الكلمة علامة الضمة وعلامات عنها وعلى القول بان الاعراب لفظي فالضمة والواو والالف والنون على ما وجه محفوظ ح

لا بد ح

لكنها تنبغي عليه انفا انتهى ويتحصل منه اخذ من كلام نفسه ح

كلام ح